



## تحليل دور المشاريع الصغيرة في تنويع مصادر الدخل الفردي وخلق فرص العمل في اقليم كردستان – العراق

هيو عثمان اسماعيل , صبحي بكر عثمان

جامعة البوليتكنيك اربيل، معهد الفني شقلاوة

### الملخص:-

اصبح دور المشاريع الصغيرة المحور الاساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية خلال مساهمتها في تسريع وتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها تتميز بالكثير من الخصائص مثل القدرة الاستيعابية الكبيرة للعمالة ولا تحتاج الى رأس المال كبير بحيث تعيق تأسيسها اضافة الى سهولة السيطرة على حجم الانتاج والاستجابة السريعة لطلبات السوق. وهذه الخصائص بدورها تبرز أهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية وخلق فرص للوظائف الاضافية وتنويع مصادر دخل الافراد ورفع الكفاءة الانتاجية. الا ان الاشكالية حول تطوير و تفعيل دور هذه المشاريع في ظل الواقع الاقتصادي القائم التي تتسم بعدم الاستقرار وعدم الرؤية الواضحة تجاه تلك المشاريع وضعف الخبرة و الادارة اضافة الى عدم وجود نظم معلومات ادارية وعدم اهتمام الحكومة بهذه المشاريع.

و خلصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بهذه المشاريع من خلال وضع خطط و برامج لتطوير وتمويل هذه المشاريع على أسس غير المتبعة في السابق.

**الكلمات الدالية :-** المشاريع الصغيرة ، تنوع مصادر الدخل للأفراد ، خلق فرص العمل.

### المقدمة:- (Introduction)

تحتل المشاريع الصغيرة بانواعها أهمية بالغة في اقتصاديات العالم، وفي الوقت الحاضر تحظى هذا النوع من المشاريع باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات الاقتصادية في معظم البلدان، وتعزى هذا الاهتمام الى الدور التي تلعبه تلك المشاريع في خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل المحلي وأسهمها في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وتبدأ الدراسة بتعريف مفاهيم الاساسية حول المشاريع الصغيرة ثم تعطي موجز للمشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق وبعدها ابراز دور تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية خاصة في مجال خلق فرص العمل والتوظيف وبالتالي تنويع مصادر الدخل الفردي ومن ثم أهم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في ظل التقلبات المستمرة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة. وتقدم الدراسة أخيراً بعض التوصيات التي سوف تساعد في زيادة دور ومساهمة هذا النوع من المشاريع في تحقيق النمو الاقتصادي .

### أهمية الدراسة :- (Study Importance)

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان-العراق ومن ثم بيان دورها في خلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الفردي في ظل الانخفاض المستمر للإيرادات في القطاع العام والتي أصبحت تشكل خطراً للاستقرار والأمن الاسري والتي افرزتها كثير من التوجهات الجديدة تجاه النهج المتبع من قبل الحكومة وما يتطلبه هذا القطاع لتأهيله، كما يفتح الكثير من مجالات البحث والتفكير في هذا الموضوع خاصة في ظل الواقع الذي لم تحظى هذه المشاريع بالاهتمام المطلوب. وبالتالي تسعى الدراسة الى معرفة الحاجة لوجود هذا النوع من المشاريع ومدى قابلية تطويرها وأهم التحديات التي تواجهه في اقليم كردستان خاصة في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات الإيرادات والدخل في كثير من القطاعات الاخرى وانخفاض مستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

**مشكلة الدراسة :- (Study problem)**

تتجسد مشكلة الدراسة في عدم وجود رؤية واضحة تجاه دور المشاريع الصغيرة و تجاهل الدور الذي تقوم به تلك المشاريع في اقليم كوردستان- العراق والتي تحظى باهتمام اكبر في البلدان الاخرى، ومن جانب اخر لم تكن هناك دراسات تستند على المقاييس والمؤشرات الدولية والعلمية لتأسيس وادارة هذا النوع من المشاريع بغية وصولها الى ايجاد آليات مناسبة لتفعيل دور تلك المشاريع. وقد عانت اقتصاديات البلدان النامية في الالونة الاخيرة العديد من المشاكل الاقتصادية، و ظهرت بوادر هذه المشاكل في نهاية العقد الاول من القرن الجديد والتي بدأت بحالة من التضخم الركودي بشكل حاد والكساد السائد في معظم القطاعات الاقتصادية، و لاشك أن النظام الاقتصادي العالمي تمر بتقلبات اقتصادية كبيرة تبدأ بحالة الركود والذي يكون عبارة عن تباطؤ في النشاط الاقتصادي في فترة دورة اقتصادية عادية، ثم تستمر هذه الحالة الى أن تصل الى مرحلة الكساد هو حالة انكماش في النشاطات الاقتصادية مستمرة على مدى طويل في إحدى الاقتصاديات أو أكثر. وهو أكثر حدة من الركود، والكساد هو شكل من أشكال الركود غير العادية. ويتميز الكساد بطولته مدته وارتفاع كبير غير طبيعي في نسب البطالة، وانخفاض الدخل وتقلص الإنتاج بسبب ضعف القدرة الشرائية ويعمل الموردون والمستثمرون على خفض إنتاجهم واستثماراتهم، تحدث حالات إفلاس كبيرة وحالات تخلف عن سداد الديون السيادية وانخفاض كبير في التجارة، وقد عانت اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية في القرن الماضي العديد من حالة الركود والكساد، وفي الالونة الاخيرة ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية، و ظهرت بوادر هذه المشاكل في نهاية العقد الاول من القرن الجديد والتي بدأت بحالة من التضخم الركودي بشكل حاد والكساد السائد في معظم القطاعات الاقتصادية.

مما يجعل الاقتصاديون يشعرون بأن التفاؤل العالمي ربما تحول إلى خوف من ركود طويل الأجل، وهل ينبغي للاقتصادات المتقدمة والنامية في العالم أن تستسلم لحالة من النمو الاقتصادي الطفيف أو من عدم النمو؟ أو هل يراودها أمل في قدرة السياسات على إنعاش الإنتاجية والنمو الاقتصادي الدائم؟ وكيف يمكن لهذه المشاريع ان تلعب الدور الايجابي في تفعيل اقتصاديات نامية، وهذه الدراسة تطرح العديد من التساؤلات التي تبين اهتمام هذه الدراسة نذكر اهمها :-

1- ما أهمية وخصائص المشاريع الصغيرة وما هي أهدافها .  
2- ما هي دور المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان ومدى امكانية تطويرها وتفعيلها لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل.

3- ما هي أهم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان وكيف يتم معالجتها.

**فرضية الدراسة :- (Hypothesis)**

تنطلق الدراسة من فرضيات اهمها :-

- 1- ان للمشاريع الصغيرة انعكاسات ايجابية وقوية في رفع كفاءة الفرد وبالتالي زيادة قدراتها الانتاجية من خلال خلق فرص المعلومات مستوى الدخل.
- 2- ان المشاريع الصغيرة تعد من اكبر الفرص لاستثمار الكفاءات وخلق وظائف جديدة في المجتمع وفي حال تزايد أعداد تلك المشاريع تزايد فرص الاستثمار وتنويع مصادر الدخل.

**أهداف الدراسة :-**

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي :-

1. دراسة واقع المشاريع الصغيرة وبيان دورها ومدى مساهمتها في الانشطة الاقتصادية .
2. التعرف على الوضعية الراهنة للمشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان ومدى امكانيتها على القدرة الاستيعابية للعمالة وخلق مصادر بديلة للدخل وبالتالي انعكاسها على النمو الاقتصادي.

**منهجية الدراسة :- (Methodology)**

أعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليل الوصفي من اجل معالجة ومناقشة هذا الموضوع حيث قام الباحثان بتقديم دراسة وصفية لمؤشرات واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان ودورها في تنويع مصادر الدخل و توليد فرص العمل من خلال الاستعانة بالبيانات والاحصاءات الرسمية والتقارير، اضافة الى عدد من المصادر والمقالات والابحاث والمواقع الالكترونية.

**خطة الدراسة :- (Thesis Outline)**

تسعى الدراسة الى القاء الضوء على أهم المفاهيم الخاصة والعامة للمشاريع الصغيرة من خلال تقسيم الدراسة الى مبحثين أساسيين وكما يلي:-

المبحث الاول:- مفهوم المشاريع الصغيرة، خصائصها، أهدافها وأهميتها.

المبحث الثاني :- واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كوردستان- العراق

**((الإطار النظري للدراسة))****المبحث الأول:- مفهوم المشاريع الصغيرة وأنواعها**

**أولاً:- تعريف المشاريع الصغيرة:-** تختلف مفهوم المشاريع الصغيرة من بلد إلى آخر، ويعزى ذلك إلى كثرة المعايير المستخدمة في تعريفها، ومن هذه المعايير نذكر منها المعيار المعتمد على عدد الموظفين فيها والمبيعات السنوية وقيمة أصول وحجم رأس المال المستثمر ومستوى التقدم التكنولوجي، وهناك عوامل أخرى تلعب دورها كمعيار في تحديد هذا النوع من المشاريع التي ترتبط بنوع الانظمة الاقتصادية والسياسية، ومدى تطورها وطبيعة عوامل الانتاج في البلد المعني لذا ستبقى هناك صعوبة في وضع معيار موحد لكافة الدول، بالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم المشاريع الصغيرة بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على اساسها تعريف المشاريع الصغيرة ونذكر منها (ساجت، 2013: 61):-

- تلك المشاريع التي توظف بين 10 إلى 100 مستخدمين، وهذا يشمل جميع المشاريع بغض النظر عن شكلها القانوني مثل المشاريع الخاصة أو المشاريع التعاونية سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية. :-

(International Labour Conference, 104th session, 2015:2)

\*تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد، بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل ( الاستراتيجية ) والقصيرة الأجل ( التكتيكية )، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشاريع الصغيرة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة ( خضر: 2002:3).

وفي ضوء التعريفان يمكن القول بأن المشاريع الصغيرة عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تستخدم من خلالها عدداً من العاملين والتي تتمثل بالقوة العاملة والمدخلات من الموارد والتي تتمثل برأس المال المستثمر من أجل الحصول على عوائد والتي تمثل قيمة المبيعات السنوية وتدار من قبل المالكين وتخدم السوق المحلية . ومن هنا نلاحظ بأن تعريف المشاريع الصغيرة تتوقف على مجموعة من المعايير كأعداد العاملين والتي تمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة غير أن المآخذ عليها هي اختلافه من دولة لأخرى فضلاً عن أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية. ومن المعايير الأخرى التي تستند إليها تلك التعريفات حجم رأس المال المستثمر وتمثل هذا المعيار أساساً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة واضحة عن حجم النشاط كمياً. ومن المعايير الأخرى التي تعتمد عليها التعريفان السابقان هي قيمة المبيعات السنوية والتي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق ( الاسرج، 2007: 7).

**ثانياً:- أنواع المشاريع الصغيرة :-**

تحتل المشاريع الصغيرة الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي ضمن اقتصاديات البلدان المتقدمة، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي ويمكن تصنيف المشاريع الصغيرة على أساس طبيعة أنواع المنتجات التي تنتجها هذه المشاريع على النحو التالي:-

- 1- **المشاريع الصناعية:-** وتشمل جميع المشاريع التي تستخدم المواد الخام في انتاج السلع النهائية والمشاريع الصناعية التي تستخدم المخلفات (بقايا عملية الانتاج للصناعات الأخرى) وتعيدها إلى مواد خام أو نصف مصنعة لاستخدامها مرة ثانية. بمعنى تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة ومن ثم إلى منتجات كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها بالطرق المعروفة:-

(Asian productivity organization, 2007: 177).

وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتتضمن مجالات عديدة لنشاطات المشاريع الصغيرة ويمكن تصنيفها إلى مايلي ( هيك، 2003: 82):-

أ- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن جغرافية بعيدة عن مركز تصنيعها، مثال صناعات الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة، وهذه الصناعات ذات تكاليف عالية بسبب بعد مصادر مدخلاتها التي تؤدي إلى زيادة تكاليفها الكلية وذلك بسبب إضافة تكاليف النقل العالية إلى التكاليف الكلية، وهناك مشاريع صناعية تستلزم انشائها قرب مصادر مدخلاتها، أو بعبارة أخرى تكون مدخلاتها قريبة من وحدات الإنتاج وذلك من أجل تقليل التكاليف الإجمالية إلى حد كبير، وكنتيجة طبيعية لنوع المشاريع فإن مالكي المشاريع الصغيرة تسعى لتقليل تكاليف النقل من خلال إنشاء الصناعات الصغيرة قريباً في أماكن وجود المواد الخام .

ب- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف مثل صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات المخبوزة الخ... على الرغم من تطور وسائل الحفظ والنقل في عصرنا هذا إلا أنه من الأفضل اقتصادياً أن تكون هذه الصناعات قريبة من الأسواق.

ج- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين مثل منتجات النجارة من أبواب ومنافذ و أثاث وخياطة الملابس.

د- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي مثل صياغة الذهب و ألماس و الملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية والسجاد اليدوي.

2- **المشاريع الزراعية :-** وتشمل المشاريع الزراعية جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالجانب الزراعي والتي تقام على أساس زراعي أو معالجة المنتجات الزراعية من جميع أنواع المحاصيل المعروفة و تربية المواشي والدواجن في صناعة الألبان الزراعية وصيد الأسماك وزراعة الشاي والقهوة ومعالجة الأعشاب وزراعة الخضروات وانتاج العسل. ويمكن تلخيص وتقسيم تلك النشاطات إلى مايلي :- ( زين العابدين، 2004)

أ- مشروعات الثروة الزراعية:- انتاج الفواكه والخضراوات أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب- مشروعات الثروة الحيوانية :- كتربية الابقار أو الأغنام أو الدواجن أو المانحل أو الألبان ومشتقاتها.

ج- الثروة السمكية:- كتربية الأسماك في الأحواض أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3- **المشاريع التجارية:-** للمشاريع التجارية دور مهم في الأنشطة الاقتصادية ويعتبر من أهم أنشطة المشاريع الصغيرة وتشمل الكثير من المجالات وكما يلي:-

أ- متاجر عامة والتي تبيع سلعاً كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.

ب- متاجر الأقسام وتقع هذا النوع من المتاجر غالباً في الأحياء التجارية وفي وسط المدن وتخصص بعرض وبيع مجموعة من السلع.

ج- المتاجر المتخصصة والتي تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب ... الخ.

د- المتاجر المركزية (السوبرماركت) يقدم هذا النوع من الأنشطة تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية وتتعامل مع المنتج مباشرة ولديها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

4- **الموارد المعدنية :-** المشاريع الصغيرة في مجال التعدين أي المناجم الصغيرة أو الفردية، تلك المشاريع التي تقوم بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري وتستغل خامات التي تتمركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة ولا تحتاج إلى آلات ومعدات ضخمة وباهضة التكاليف.

5- **المشاريع الخدمية:-** تلك المشاريع التي تهتم بالجانب الخدمي في المجتمع والتي لها دور مهم في البنية التحتية لمساندة التنمية الاقتصادية كالخدمات المصرفية والتدريب وخدمات الصيانة والتشغيل والنظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ والخدمات الاستشارية وإقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، وخدمات الأسواق المركزية كذلك المطابع والتصوير وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية، وخدمات دور التمريض والمستشفيات والمؤسسات التعليمية والمختبرات ( زين العابدين، 2004).

6- **المشاريع القائمة على توليد الطاقة:-** صناعات توليد الطاقة من الموارد المائية والهوائية والشمسية والغاز الطبيعي والتكنولوجيا الحيوية أو أي مصدر آخر لتوليد الطاقة.

7- **المشاريع السياحية:-** وتتضمن هذه المشاريع الإقامة السياحية والفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية، الطيران الشراعي، التزلج على الماء والتلج ومجمعات التلفريك، التحليق بمنطاد الهواء الساخن والابحار ورياضة الجولف وركوب الخيل .. الخ.

### ثالثاً:- أهداف المشاريع الصغيرة:

تعتبر المشاريع الصغيرة لبنة أساسية في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وسمة مرغوبة وآلية مطلوبة لبناء النظام الاقتصادي بحيث يمكن من خلالها مواجهة الكثير من العقبات والازمات الاقتصادية لذا تسعى المشاريع الصغيرة الى تحقيق الكثير من الأهداف ونذكر منها ( الهيئتي، 2006: 30) (الناصح، 2008، 163):-

- 1- خلق فرص اقتصادية جديدة لتوظيف الطاقات والقدرات المحلية في قطاعي الانتاجي والتسويقي بغية تنمية العوائد والمدخرات المحلية واستخدامها في الاستثمارات المستقبلية، وبالتالي زيادة العوائد في الاقتصاد الوطني، وهذا يؤدي الى زيادة دخول الافراد في قطاعي الانتاجي والتسويقي، وحسب معادلة الدخل المعروفة في النظرية الاقتصادية فان كل زيادة في الدخل يذهب الى الاستهلاك والادخار بميول حدية مختلفة حسب مستوى الاشباع الاقتصادي للمجتمع، حيث في المجتمعات النامية والمتقدمة تكون الميل الحدي للادخار اكبر من ميل الحدي لأستهلاك، اما في المجتمعات المتأخرة فان الحالة معكوسة. ويلاحظ الدور الايجابي لهذه المشاريع في النظام الاقتصادي من خلال آلية المضاعف والمعدل في تكوين رأس المال اللازم لتمويل المشاريع وخطط التنمية الشاملة. وتحت هذه العملية زيادة الاستثمارات وتحويل المجتمع من الاستهلاك الى الانتاجي.
  - 2- الاستخدام الامثل للموارد الاولى المحلية في العملية الانتاجية بدلاً من استيرادها وتعد هذا الهدف من الاهداف الاستراتيجية في بناء نظام اقتصادي متكامل، لانه يحقق كثير من الاهداف الاخرى المترابطة والمتكاملة بين القطاعات الاقتصادية، نذكر منها عدم هدر الخامات المحلية او بيعها بأسعار بخس في الاسواق العالمية ومنع الخروج لكمية كبيرة من العملات الصعبة لشراء تلك الموارد .اضافة الى توفير السلع والمنتجات والخدمات للسوق المحلية وبأسعار مناسبة وجودة عالية.
  - 3- يتميز هذا النوع من المشاريع بقدرتها العالية لخلق فرص العمل بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي لتلك البلدان التي يتم التأسيس فيها وبالتالي قدرتها على تدريب الموظفين من خلال ممارسة العمل المستمر ورفع كفاءتها والاستغناء عن الكفاءة الخارجية.
  - 4- اعادة التوازن في الهيكل الاقتصادي الوطني من خلال الاهتمام بالقطاعات المختلفة في الاقتصاد كالصناعة والزراعة والسياحة وتوزيع الانشطة الاقتصادية في كافة المناطق المختلفة مما يجعلها أداة هامة في التنمية الاقتصادية واعادة التوازن الاقتصادي امام الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاد كثير من البلدان.
  - 5- زيادة وتنويع مصادر الدخل بحيث تشكل هذا النوع من المشاريع احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحديها و مستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- رابعاً:- خصائص المشاريع الصغيرة:**
- تتصف المشاريع الصغيرة بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها بالآتي:- (الاسرج، 2006: 10) (عبد الحميد ، عيود، 2014، 213).

1. القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في ظل الاقتصاد المفتوح، وهذه الخاصية يؤدي الى انخفاض تكاليف الفنون الانتاجية وبساطتها ومرونة الادارة والتشغيل والتي تسهل عملية تكيف الاعمال بعكس المشاريع الكبيرة التي يصعب عليها تغير خطط وبرامج انتاجها.
2. سهولة السيطرة على حجم الانتاج حسب الحاجة ومتطلبات السوق ويعزى ذلك الى استقلالية الادارة ومرونتها في العمل و محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والاعتماد على المواد الاولى والرأس المال المحلي كل هذه العوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعة العمل ومواجهة التغيرات السريعة مما يساعدها في التغلب على التغيرات التي تحدث .
3. كسب الخبرة والدقة في العمل والانتاج والتحكم على تخفيض الكلف وبالتالي زيادة الانتاج عن طريق الابتكار في فنون الانتاج او التسويق او التمويل ولذا تعتبر هذه المشاريع مراكز مهمة لتدريب العاملين فيها بالنظر لممارسة أعمالهم باستمرار ووسط عمليات الانتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات .
4. سهولة التمويل والتخطي على الآثار السلبية في هذا المجال نتيجة وفرتها عن طريق مساهمة الكثير من الجهات المحلية في تمويل هذه المشاريع عن طريق طرح الاسهم لتأسيسها.

5. تتمتع هذه المشاريع بالطابع المحلي ولذا تشبع حاجات كل المستهلكين من خلال تلبية رغباتهم والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك. لذلك نرى أن هذه المشاريع تنتشر بشكل واسع و تغطي مناطق كثيرة في البلدان النامية وتمتلك هذه المشاريع القدرة على استيعاب عدد كبير من القوة العاملة وبالتالي قضاء على البطالة عن طريق خلق فرص العمل الجديدة وبالتالي فهي وسيلة فعالة لأحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي.

6. عدم التعقيد في المتطلبات الادارية مما يستدعي مهارات وطرق تسير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس المال المحدد ان يقيم مشروعاً صغيراً يؤمن له حياته.

#### خامساً:- أهمية المشاريع الصغيرة:

احتلت المشاريع الصغيرة مركزاً رفيعاً في التنمية الاقتصادية وأثارة جدلاً كبيراً بين المهتمين بهذا الموضوع وصانعي السياسات والاكاديميين الاقتصاديين في كافة بلدان العالم وهذا يعود الى تأثيرها على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وتتمثل فيما يلي (الهيئي، 2006: 30) (يونس، جاسم، ابراهيم، 2014، 130):-

- 1- توفير فرص عمل وتنويع مصادر الدخل والمساهمة في الناتج المحلي والاستجابة لمتطلبات السوق ومحاربة الفقر وخفض العبء عن كاهل الحكومة.
  - 2- تساهم المشاريع الصغيرة في تقوية مصادر الايرادات المحلية من خلال خلق فرص لتعبئة المدخرات وأعادتها في الاستثمارات اللاحقة.
  - 3- يتميز الادارة في المشاريع الصغيرة بالقدرة على الابتكار والابداع وهذه تفتح الافاق الجديدة امام تطوير المنتج وتقديم ما هو جديد.
  - 4- تلبية متطلبات السوق والمستهلكين وهذا من خلال دراسة السوق والاتصال المباشر.
  - 5- تعد المشاريع الصغيرة من العوامل الهامة لتطوير وتنمية الكفاءة الانتاجية .
  - 6- وعلى الصعيد العالمي هناك اتفاق على ان المشاريع الصغيرة مفتاح للنمو الاقتصادي وتسريع عجلة التطوير للمؤسسات الاقتصادية في كافة القطاعات.
  - 7- تساهم هذه المشاريع في جذب الاستثمارات الاجنبية وادخال التقنيات الحديثة في العملية الانتاجية وبالتالي رفع جودة الانتاج والقدرة على البقاء والمنافسة والتصدير .
- من خلال هذا القول بان هناك علاقة وثيقة بين المشاريع الصغيرة وكافة الانشطة الاقتصادية بسبب قدرتها على ان تجعل منها محركاً للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق تظهر احصائيات عن دور المشاريع الصغيرة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، فمثلاً في هولندا تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 31.6% الى الناتج المحلي الاجمالي ( GDP ) وتوظف ايضاً 55% من مجموع القوة العاملة . وفي استراليا بنسبة 51% من القوة العاملة داخل هذه المشاريع، وايضاً تساهم المشاريع في ايطاليا بأكثر من 35 مليون دولار امريكي في الصادرات وتستوعب 2.2 مليون من العمالة الوطنية. وتشير الاحصائيات بان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 32% من الناتج المحلي الاجمالي و 19% في الصادرات البلاد . وفي الهند ايضاً يمثل هذا القطاع حوالي 39% من الانتاج الصناعي و حوالي 33% من اجمالي صادرات البلاد :-

(International Journal of Education and Research, 2014, 465)

أما فيما يتعلق بالدول العربية فمثلاً في دولة الكويت تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 90% من المشاريع الخاصة العاملة وتضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من القوة العاملة، وفي لبنان تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من 95% من اجمالي المشاريع الموجودة في هذا البلد وتساهم بنحو 90% من اجمالي الوظائف، وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة وتساهم بحوالي 75% من الناتج الاجمالي للدولة ( مؤسسة العربية لضمان الاستثمار: 2006، 75 ).

المبحث الثاني:- تحليل واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق

اولاً:- لمحة تاريخية



لقد شهد العراق منذ عام 2004 جملة من التغيرات السياسية الجذرية وتابعتها تطورات اقتصادية ومالية كبيرة نتيجة ارتفاع عوائد الدولة بشكل ملحوظ من قطاع النفط والعوائد الداخلية المستحصلة من رسومات وضرائب جمركية، وضمن هذه التطورات الكبيرة ما شهدتها اقليم كردستان ( 2006-2013)<sup>(1)</sup> حيث بدأت النشاطات الاقتصادية بالنمو والازدهار وتحرك المواطنون في القطاع الخاص بأنشاء مشاريع متنوعة بهدف استثمار اموالهم في هذا المجال، لذلك قامت حكومة الاقليم باصدار العديد من القوانين والتعليمات لضبط أعمال تلك المشاريع والاستثمارات الجديدة، ورغم وجود كثير من العقبات والعوائق امام انشاء هذه المشاريع بسبب عدم وجود تجربة مسبقة و قلة الكفاءة والخبرات في هذا المجال فأن ضعف القوانين والتعليمات الادارية والتمويلية اصبحت عائقاً امام هذه المشاريع.

#### ثانياً:- واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق:-

مرت واقع ونشأة فكرة تأسيس المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق بمراحل مختلفة سواء كانت من الناحية الكمية أو النوعية، فمن الناحية الكمية شهد هذا النوع من المشاريع زيادة كبيرة ومستمرة وخاصة في ظل التطورات المالية التي شهدتها اقليم كردستان في السنوات ( 2006-2013) بعد صدور قانون الموازنة العامة للحكومة العراقية وتحديد حصة اقليم كردستان في الموازنة العراقية، اما من الناحية النوعية فقد اتخذت المشاريع الصغيرة طابعاً جديداً ومتطوراً سواء كانت ما يتعلق باصدار التعليمات والقوانين الخاصة بهذه المشاريع من قبل الجهات الرسمية من الضوابط القانونية والمالية والرقابية ، او فيما يخص الجوانب الادارية و الانتاجية. لكن رغم هذه التطورات فان المشاريع الصغيرة لم تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية كما نراها في البلدان الاخرى، ومن جانب اخر تراجعت نسبة التطور والنمو في عدد تلك المشاريع في عام 2013 بسبب الازمة المالية التي نشأت بين اربيل وبغداد نتيجة تدهور العلاقات السياسية ونشوب الحروب في المنطقة، وعدم وجود احتياطي من العملة الوطنية والاجنبية للحكومة. ولكي نتمكن من معرفة واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان لابد من معرفة اعداد هذه المشاريع وأهميتها النسبية حسب محافظات الاقليم واعداد العاملين فيها. و فيما يتعلق بالاحصاءات الرسمية لاعداد وكفاءة المشاريع وتقسيمها الجغرافي في اقليم

اسم المحافظة	2011					2012					2013				
	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعة للمشتغلين	قيمة الانتاج الاجمالي	قيمة المستلزمات	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعة للمشتغلين	قيمة الانتاج الاجمالي	قيمة المستلزمات	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعة للمشتغلين	قيمة الانتاج الاجمالي	قيمة المستلزمات
دهوك	1562	4848	17507	135379	89816	1632	5966	23135	250286	133300	2213	5788	21403	209837	146328
السليمانية	6508	17027	62822	668977	318888	6304	16793	74057	404454	224993	5799	20534	124759	704210	407711
اربيل	3414	11307	53221	536176	269121	3357	11898	90554	630939	231743	2375	7539	40968	221714	96661
مجموع	11484	33182	133550	1340532	677825	11293	34657	187746	1285679	590036	10387	33861	187130	1135761	650700

كوردستان فقد كانت كالتالي:-

جدول(1) عدد المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان للسنوات (2011- 2013 )

القيم ( مليون دينار

عراقي)

المصدر :- من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء، قسم الاحصاء الصناعي مسح المشاريع الصغيرة لسنة 2013، اربيل، سنة 2015. [www.krso.gov.krd](http://www.krso.gov.krd)

1. ومن ضمن هذه التطورات تم اعلان الموازنة العامة ، سواء كانت للعراق او لأقليم كردستان بالشكل الرسمي مع اقرارها بقانون ونشرها في الصحف الرسمية.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لأقليم كردستان لسنة 2013، آذار سنة 2015. <http://www.cosit.gov.iq/ar>.

ورغم عدم وجود سلسلة زمنية كافية من البيانات حول المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان والتي اقتصر على ثلاث سنوات، ومن خلال التمعن في تلك البيانات نرى بان عدد المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان قد تغيرت من سنة لأخرى.

### ثالثاً:- تحليل واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق:-

وفي ضوء البيانات اعلاه يمكن تحليل ودراسة واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان وفق احصاءات المؤسسات الرسمية وكما يلي:-

#### أ- المشاريع الصغيرة ودورها في خلق فرص العمل:

هناك الكثير من الدراسات حول آثار المشاريع الصغيرة في خلق فرص العمل وتشغيل العمالة المحلية، وقد حلل دراسة (أياغاري وآخرون) دور المشاريع الصغيرة ونسبة مشاركتها في تشغيل العمالة، وقد جمعت هذه الدراسة البيانات عن مجموعة مختلفة من الشرائح وعن طريق استطلاع الرأي لتشمل هذه البيانات معلومات عن 99 بلداً وتغطي فترة من عام 2006 الى عام 2010 وتصبح اكبر دراسة شاملة في هذا المجال، واطهرت النتائج ان نسبة كبيرة من تشغيل العمالة والتي تصل الى 67% تعود الى هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (International labour conference session 14<sup>th</sup>, 2015:3).

ومن هنا تظهر دور المشاريع الصغيرة والتي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل والحد من البطالة والتي تشكل خطراً على أمن البلدان واستقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما يهمنا في هذه الدراسة والتي هي مركز اهتمام الباحثين والاقتصاديين وحتى المؤسسات السياسية في هذا المجال بيان دور هذه المشاريع في اقليم كردستان في ظل هذه التطورات الاخيرة وما نتجت عنها من التغييرات وإعطاء المؤشرات غير إيجابية حول الاوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة، ويتمحور اهمية هذه الدراسة في مكانة هذه المشاريع في الاقليم وهل هي في المستوى المطلوب؟ او بمعنى آخر هل هناك دور لهذه المشاريع في بناء البنية التحتية وتطبيق خطط التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان؟ وللأجابة على هذا السؤال نعود الى دراسة واقع تلك المشاريع في اقليم كردستان ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. ولكي نتمكن من معرفة هذا الواقع سنتناول مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على الواقع السائد للمشاريع الصغيرة في اقليم كردستان وكالتالي :-

1. بالعودة الى جدول رقم (1) نجد ان عدد المشاريع الصغيرة خلال المدة الزمنية المبينة بالجدول قد بلغ أعلى مستوى له في عام 2011 والبالغ (11484) مشروعاً بينما بلغ ادنى مستوى له في عام 2013 والبالغ (10387) مشروعاً، نلاحظ انه هناك تراجعاً ملحوظاً في عدد المشاريع الصغيرة، وربما يعود الى اسباب عدة، منها التقلبات السياسية والمالية الناتجة عن الصراعات الدائرة بين الاقليم والحكومة العراقية والتي ادت الى تدهور السياسة والاقتصادية في الاقليم بشكل خطير وانعكست ذلك على تراجع انشاء المشاريع الجديدة من قبل المستثمرين خوفاً من عدم امكانية استمرارهم في تلبية متطلبات السوق المحلية نتيجة انخفاض مستوى الطلب الكلي بشكل عام والطلب الاستهلاكي بشكل خاص، هذا من جانب ومن جانب اخر نلاحظ بان أعداد تلك المشاريع ليس في المستوى المطلوب بالمقارنة مع الفرص المواتية لأنشائها خاصة في السنوات 2011 و 2012، حيث بلغت الإيرادات مستويات غير مسبوقة نتيجة زيادة الصادرات النفطية والارتفاع المستمر لسعر النفط ومع ذلك لم يلاحظ تطور كبير، ويعود ذلك السبب الى تخصيص نسبة كبيرة من العوائد الاجمالية للنفقات التشغيلية في حين لم تخصص سواء نسبة ضئيلة للنفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، وسجلت عام 2013 أعلى نسبة للنفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة حيث بلغت (31.5) كما يوضح الجدول رقم (2) .

#### جدول (2)

تطور مؤشرات النفقات العامة في اقليم كردستان- العراق للمدة 2005-2013

القيم ( مليون دينار

عراقي)



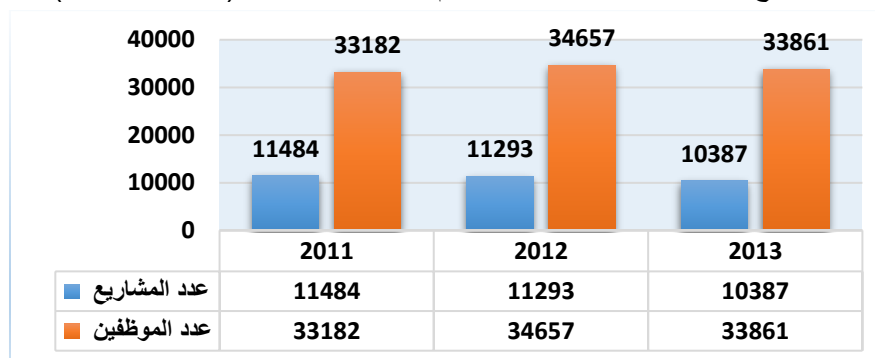
السنوات	اجمالي النفقات	التغير السنوي للنفقات العا مة %	النفقات التشغيلية	التغير السنوي للنفقات التشغيلية %	نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	التغير السنوي للنفقات الاستثمارية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة %
2011	13950670	22.0	10098670	28.0079	72.4	3852000	8.71915	27.6
2012	15245797	9.3	10745797	6.40804	70.5	4500000	16.8224	29.5
2013	16942749	11.1	11608958	8.03255	68.5	5333791	18.5287	31.5
معدل النمو		22.9		19.8	72.6		41.2	27.3

المصدر:- الحيدري، هيو عثمان، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كردستان-العراق للمدة 1997-2013، رسالة ماجستير غير المنشورة قدمت الى جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، 2014، ص 113.

2- أما فيما يتعلق باعداد المشتغلين في هذه المشاريع في السنوات الثلاثة فانها لم تبلغ سوى نسبة ضئيلة جداً من تشغيل القوة العاملة مقارنة باعداد العاملين في القطاع الحكومي، وهذه النسبة في البلدان الاخرى ترتفع الى اكثر من 70% بالمئة من تشغيل القوة العاملة كما اوضحنا ذلك في بداية بحثنا. والشكل التالي يبين عدد المشاريع والعاملين فيها خلال المدة (2011-2013).

شكل رقم (1)

عدد المشاريع الصغيرة والمشتغلين فيها لأقليم كردستان للسنوات (2011- 2013)



المصدر :- اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1)

3- وفيما يخص بتوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة وعدد المشتغلين فيها بحسب المحافظات نلاحظ من جدول رقم ( 3 ) ان اكثر المشاريع الصغيرة المتمركزة في المحافظات الاقليم هي محافظة السليمانية بالمرتبة الاولى ، حيث وصلت هذه النسبة الى ( 55.83% ) وخلق ( 5799 ) فرصة وظيفية، وتأتي محافظة اربيل بالمرتبة الثانية حيث وصلت هذه النسبة الى (22.86%) وتوظف نحو (2375) عاملاً، ويعزى هذا التوزيع الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية، حيث خصائص الطبيعية لجغرافية هذه المنطقة والكثافة السكانية والثقافة الاجتماعية المنفتحة والتسهيلات الادارية والروح المعنوية العالية للمستثمرين هي من اهم العوامل الموضوعية للتمركز النشاطات الاقتصادية في هذه المنطقة اكثر من غيرها. وجدول رقم (3) يبين التوزيع النسبي للمشاريع في الاقليم.

جدول (3)

التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة وعدد المشتغلين فيها حسب محافظات أقليم كردستان لسنة 2013  
القيم (مليون دينار عراقي)

اسم المحافظة	عدد المشاريع	الاهمية النسبية % (*)	الاجور المدفوعة للموظفين
دهوك	2213	21.30	21403
السليمانية	5799	55.83	124759
اربيل	2375	22.86	40968
مجموع	10387	100	187130

المصدر :- من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- جدول رقم (1)

- (\*) تم احتسابها من قبل الباحثين

#### ب- المشاريع الصغيرة كمصدر لتنويع الدخل :-

هناك ادلة تجريبية تشير الى دور المشاريع الصغيرة في رفع الكفاءة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية ومساهمتها في رفع الناتج المحلي الاجمالي واثرها الايجابي على الميزان التجاري، وبالتالي يؤدي الى دفع عجلة الاقتصاد نحو التشغيل الكامل وفتح آفاق جديدة أمام المستثمرين الراغبين في العمل في هذا القطاع وبهذه الالية تنتوع مصادر الدخل سواء كانت على المستوى الفردي او القومي. وتشير الدراسات الحديثة بان اغلب القطاعات الاقتصادية في العراق والاقليم والتي تخلق فرص تشغيلية للقوة العاملة هي القطاع الحكومي وتتصف هذا القطاع بالانتاجية المحدودة، فالانتاج المتولد من هذه القطاعات مقارنة بعدد العاملين فيها والتي تقاس بـ (انتاجية العامل في ساعات العمل) يكاد لا يذكر، وتترجم محاسبياً هذا الانتاج الى القيمة النقدية ويمثل عنه الدخل لذلك يكون الدخل العاملين في القطاع العام منخفضة جداً ولا تكفي لأشباع حاجاتهم وهذا ما يدفعهم الى البحث عن مصادر دخل اخرى من خلال ايجاد العمل في المشاريع الصغيرة لتعويض الفجوة الموجودة بين الدخل المطلوب لأشباع مستلزمات حياة الفرد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرغبة الاستهلاكية للوصول الى مستوى الرفاهية الاقتصادية والتي لا تصل اليها من خلال اعتماد على الدخل المستحصل من القطاع العام. وفي هذا المجال يرى المختصون في الاقتصاد بان صانعي السياسات الاقتصادية في الاقليم يقتصرون التركيز على القطاع الواحد لمصادر الدخل بدلاً من العمل على خلق مصادر اخرى وتنمية الإيرادات التي يمكن ان تتحقق من القطاعات المختلفة (غضنفر لعبي: 2015). وتوجهت الانظار في هذا المجال الى اعتماد على عوائد النفط والتقاسم الإيرادات مع الحكومة المركزية، ومنذ تحديد الموازنة العامة للحكومة العراقية الجديدة يشكل قطاع النفط المصدر الاساسي لإيرادات الاقليم حيث ترتفع هذه النسبة لتصل الى 95 % من اجمالي الإيرادات المشار اليه في الموازنة، وأدت هذا النمط من التعامل المالي الى تهميش وأهمال دور القطاعات الاخرى والمساهمة في تكوين الإيرادات، وكان هذا التوجه تعبر عن الفلسفة السياسية المتبعة في الاقليم تجاه هذه القضية. ويمكن تلخيص مصادر تنويع الدخل الى ما يأتي:-

1. الاجور المدفوعة للمشتغلين في المشاريع الصغيرة، بالعودة الى جدول رقم (1) وملاحظة عمود الثالث من البيانات انها تشير الى مؤشر الاجور المدفوعة للمشتغلين في هذه المشاريع وكما هو معلوم بان الاجور المدفوعة للعاملين في هذه المشاريع تذبذبت هي ايضاً فبعد ان كانت (133550) مليار دينار عام (2011) ارتفعت الى (187746) مليار دينار عام 2012، ولكن نلاحظ هناك تراجع في هذا المؤشر في عام 2013 والتي بلغت (187130) مليار دينار<sup>2</sup>. ويعزى ذلك الى تلك التقلبات السياسية والمالية التي نشبت في منتصف تلك السنة نتيجة الخلافات السياسية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة العراقية واحداثت هذه الخلافات تدهور الاوضاع الاقتصادية لهذه المشاريع حيث افلست بعض منها وواسرحت بعض الآخر مئات من العاملين فيها اضافة الى تراجع المستثمرين في توظيف اموالهم في هذا المجال خوفاً من الافلاس. رغم هذا التراجع في عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة والاجور المدفوعة لهم، الا اننا نلاحظ اختلاف بين نسب التراجع بين المؤشرين (مؤشر عدد المشتغلين

<sup>2</sup> لقد حللنا البيانات بشكل اجمالي للمدن الثلاثة في الاقليم، اما لو اخذنا كل مدينة على حدة سنلاحظ هناك اختلاف بين قيم المؤشرات الموجودة في الجدول و يمكن تفسير هذا الاختلاف بشكل اقتصادي والتي تعود الى اسباب عدة منها :-

1- على الرغم من تناقص عدد المشاريع في مدينتي السليمانية واربيل نلاحظ عدم انخفاض في اجور المشتغلين في تلك المشاريع، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على القوى العاملة ومن منطلق النظرية الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع الاجور .  
2- نلاحظ ايضا ان قيمة مستلزمات الانتاج تختلف بين مدينتي السليمانية واربيل مع دهوك ، و يفسر ذلك الى ارتفاع اسعار المواد الاولية من جهة وزيادة الاجور من جهة اخرى كما وسبق فسرناه .  
3- اضافة الى ماسبق هناك عوامل اخرى خارج نطاق بحثنا هذا ربما يحتاج الى تفاصيل اكثر لتحليل وقع هذا الاختلاف.

ومؤشر (الاجور) حيث تراجع عدد المشتغلين بنسبة اكبر من الاجور المدفوعة لهم والتي بلغت 0.03% في حين بلغت نسبة تراجع الاجور 0.01% . وبذلك اصبحت الاجور المدفوعة مصدر دخل للعاملين لا يستهان به. كما نرى في الشكل رقم (2) .

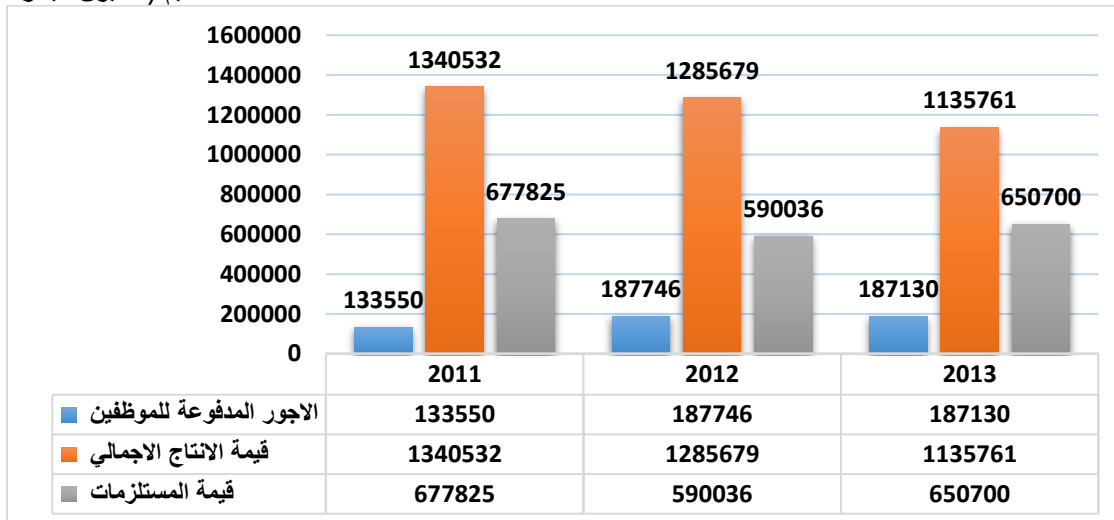
2. **قيمة الانتاج**، اما بالنسبة لقيمة الانتاج التي تحصل عليها تلك المشاريع فهي تعتبر مصدراً لأيرادات النقدية نتيجة مشاركتها في العملية الانتاجية والتي هي مركز اهتمام الباحثين ، لان البيانات تشير الى تذبذبها بين السنوات المحددة في الدراسة تبعاً لأعداد المشاريع، فمثلاً بعد ان كانت قيمة الانتاج (1340532) ترليون دينار عام 2011 انخفضت هذه القيمة الى (1135761) ترليون دينار في عام 2013 وهذا التراجع الملموس بين السنوات الثلاثة يعود الى العوامل التي اشرنا في النقاط السابقة. وعند الوقوف على تلك الارقام خاصة فيما يتعلق بالقيمة الانتاجية وهي تتمثل مصدر ايرادات او دخل للمشاريع الصغيرة وبمثابة اضافة نوعية جديدة على الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني، مما يعني خفض كاهل الحكومة من الموازنة وتنويعاً لمصادر الدخل سواء كانت على المستوى الحكومي او الافراد.

### شكل رقم (2)

الاجور المدفوعة للموظفين وقيمة الانتاج الاجمالي

وقيمة مستلزمات الانتاج للمشاريع الصغيرة لأقليم كردستان للسنوات (2011- 2013)

لقيم ( مليون دينار عراقي)



المصدر :- اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1)

3. **قيمة مستلزمات الانتاج**، تمثل قيمة مستلزمات الانتاج مقدار ما تدفعه المشاريع من المبالغ نقدية بهدف تحصيل المواد الاولية التي تساهم في انتاج السلع وبالتالي لاستمرارها في العملية الانتاجية وهي تعتبر تكاليف بالنسبة لهذه المشاريع، وتتوقف قيمة المستلزمات على عدة العوامل منها اساليب وفنون الانتاج كلما كانت جديدة ومتطورة كانت هذه القيمة منخفضة، وكذلك الاسعار من العوامل التي تؤثر على قيمة مستلزمات الانتاج ولها علاقة طرئية مع قيمة المستلزمات الانتاج ، عندما ترتفع الاسعار (اسعار المواد الاولية ) تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج ، ويعتبر الاستخدام الامثل لهذه الموارد وزيادة الكفاءة الانتاجية ايضاً من العوامل الهامة التي تتوقف عليها قيمة مستلزمات الانتاج، ونلاحظ انه هناك تذبذب في هذا المؤشر بين السنوات الثلاثة في جدول رقم (1)، فبعد ان كانت (677825) مليار دينار في عام 2011 انخفضت الى (650700) مليار دينار عام 2013 وهذا يدل على انخفاض من استخدام الموارد اولية في العملية الانتاجية بسبب انخفاض عدد المشاريع المذكورة التي ذكرناها بالتفصيل في الموضوع السابق والمتمثلة بقيمة مستلزمات الانتاج، بالتالي الى انخفاض الانتاج الاجمالي لتلك المشاريع كما نرى في الجدول رقم (1) في الاعلى.

ثالثاً:- التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق :

هناك الكثير من المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان، ومن الممكن تحليل هذه التحديات والمشاكل من عدة اوجه، سواء كانت من وجهة النظر اصحاب الاعمال و العاملين في هذه المشاريع او وجهة النظر المختصين أو الاقتصاديين في هذا المجال. لقد برهن الواقع بان اقليم كردستان اقتصاد هش وتعاني من اختلالات هيكلية وبنوية في معظم مؤسساتها الاقتصادية والادارية، على الرغم من وجود المؤسسة التشريعية والتنفيذية في الاقليم منذ 1992 الى ان الصراعات الحزبية بين الاطراف الداخلية استنزفت مليارات دولار في الاقتتال الداخلي وتدمير مؤسسات والبنية التحتية، وكانت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تراجع مستمر وسجلت المؤشرات الاقتصادية من انخفاض الانتاج والدخل والاستهلاك والادخار وارتفاع نسبة افلاس عدد المشاريع الى سنة 2004 حيث بدأت مرحلة جديدة تشهد نقلة نوعية في انفتاح الاقتصادي والاستقرار السياسي والتوسع غير مبرمج في استثمار مبالغ ضخمة في قطاع العقاري واستنزاف مبالغ هائلة في استيراد سلع استهلاكية، وكان حصة الاقليم في الموازنة العراقية تشكل مصدراً أساسياً لهذه التطورات اضافة الى إيرادات المحلية من ضرائب والرسومات جمركية واستمرت هذه المرحلة الى عام 2014، مع تدهور العلاقات السياسية بين العاصمة والاقليم بدأت الامور الاقتصادية تنقلب على عاقبها، اضافة الى هذه الازمة بين الحكومة العراقية وحكومة الاقليم وانخفاض واضح لأسعار النفط في الاسواق العالمية كانت لها الاثر الكبير في تعميق الازمة. اضافة الى ما سبق ذكره من اسباب وعوامل لحدوث الازمة الحالية هناك عوامل وأسباب أخرى كثيرة تؤثر على مستقبل هذه المشاريع وأصبحت هذه العوامل تحدياً خطيراً على مصير هذه المشاريع، ويمكن تلخيص اجمالي التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان بالتالي:-

1. عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية كان من التحديات الصعبة التي واجهت المشاريع في السنوات الاخيرة، وكانت الركود من اهم الانعكاسات لهذه الحالة من عدم الاستقرار في النشاطات الاقتصادية في القطاعات المختلفة وخاصة في القطاع الخاص بسبب الازمة المالية والسياسية والصراعات الداخلية.
2. القوانين والتعليمات واللوائح الخاصة بالاعمال والقيود المالية الصارمة من قبل الهيئات الحكومية المشرفة عليها والمساهمة الوهمية من قبل بعض الاطراف والشركات الوهمية في تلك الاستثمارات وهذه تعد من التحديات الكبيرة التي تواجهها المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان .
3. عدم وجود رؤية علمية واضحة تجاه هذه المشاريع بسبب قصور الدراسات والابحاث العلمية بشأن تلك المشاريع وكيفية الحفاظ على ديمومتها وتطويرها وتوفير الضمان والأمن الاجتماعي والوظيفي للعاملين وساعات العمل وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
4. ان عملية التمويل تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه المشاريع، فكثير من المشاريع الصغيرة تعتمد على التمويل الحكومي بدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارات الاجنبية، وعلاوة على ذلك فان المؤسسات المالية والمصرفية في اقليم كردستان ليس بالمستوى المطلوب لتقديم تسهيلات مصرفية حتى يتمكن من تمويل تلك المشاريع وسد هذه الثغرة .
5. عدم الاستعانة بالمنظمات الدولية في هذا المجال كمنظمة العمل الدولي ومنظمة اصحاب العمل والعمال التي لها دور كبير في مساعدة الافراد في تغلب على القيود المفروضة على اصحاب المشاريع اضافة الى ذلك فان هذه المنظمات تساعد الافراد واصحاب العمل على تقديم كثير من الخدمات يمكن ان تكون مفيدة بالنسبة لهذه المشاريع كالمعلومات حول انواع المشاريع ومعاييرها الاقتصادية والقانونية والتدريب وحقوق والتزامات وتشريعات العمل والحماية الاجتماعية للعمال في هذه المشاريع.
6. عدم القدرة على ضبط الايرادات المحلية في اقليم كردستان من قبل السلطات المالية ووجود الاقتصاد الخفي<sup>3</sup> التي يتم فيها التهرب الضريبي. بحيث لم تساهم اغلبيه هذه المشاريع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال مشاركتها في دفع الضرائب و زيادة الايرادات الحكومية ويعزى ذلك الى السيطرة عليها والادارة غير الكفوءة من قبل الافراد، كما اننا لا نرى اهتمام حكومة اقليم كردستان بتنمية قطاعات مهمة وحيوية مثل الصناعة والزراعة وضبط تحصيل الضرائب.
7. عدم وجود التخطيط اللازم لتطوير تلك المشاريع والالتزام بالمبادئ والقواعد الادارية والقانونية بسبب عدم السيطرة على كافة النشاطات في هذا القطاع وضعف الرقابة لتلك الانحرافات التي تحدث اثناء تنفيذ البنود المعتمدة في بناء هذا النوع من المشاريع.
8. التركيز على القطاع العام وزيادة التوظيف فيه لدوافع سياسية بدلاً من خلق فرص عمل في القطاع الخاص وعدم وجود رؤية مستقبلية تجاه تلك الاثار الذي يترتب على هذا التوظيف ومن ثم زيادة النفقات الجارية و تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في معظم مؤسسات الحكومة.
9. تنقسم معظم المشاريع الصغيرة في الاقليم بانخفاض الدخل والانتاجية بحيث لن تتمكن من خلق فرص العمل او وظائف اضافية اخرى.

<sup>3</sup> ان طبيعة هذا النوع من الاقتصاد، لا تخضع لقوانين وتشريعات سائدة.

10. عدم كفاءة المؤسسات والهيئات الاحصائية في بناء قاعدة للبيانات والإحصاءات اللازمة لدراسة تلك الظواهر، على الرغم من وجود بعض البيانات حول المشاريع الصغيرة ، إلا أنها غير كافية ولا يمكن لأي دراسة ان تعتمد عليها في بعض التقديرات لوضع الخطط وكيفية تطوير تلك المشاريع وهذا النقص من المعلومات تشمل الاسواق ومستلزمات الانتاج والاجور والقوانين والقرارات والضرائب.

11. ضعف عمل المؤسسات النقابية والحماية الاجتماعية للعاملين في هذه القطاعات سواء المتعلقة بالاجور والسلامة والتأمين.

### الاستنتاجات والمقترحات

#### أولاً:- الاستنتاجات:-

لقد توصلنا في هذه الدراسة الى جملة أستنتاجات من أهمها:

- 1- عدم وجود تعريف محدد وواضح للمشاريع الصغيرة في اقليم كردستان- العراق بحيث يعتمد عليه ادارياً وهذا يعود الى عدم وجود رؤية استراتيجية للاهتمام بالمشاريع الصغيرة في ظل التقلبات المالية والسياسية.
- 2- نقص المعلومات والبيانات حول تلك المشاريع خاصة فيما يتعلق بأعداد ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، ويعود ذلك الى عدم ضبط تلك البيانات من قبل جهات الاحصائية.
- 3- ان المشاريع الصغيرة ذو أهمية بالغة في تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية سواء كانت ما يرتبط بتوليد فرص العمل وخلق مصادر الاخرى للايرادات، اوتلبية متطلبات السوق المحلي، لكن رغم هذه الأهمية لم تحظى هذه القطاع بالاهتمام المطلوب ولا يرقى الى المستوى المرجو منه في اقليم كردستان بسبب كثرة العوائق والتحديات أمام هذه المشاريع سواء كانت ما يتعلق بالادع المالي او تقديم التسهيلات القانونية لتطوير تلك المشاريع .
- 4- غياب المهارات والقدرات الادارية لدى هذه المشاريع وهذا يعزز من عدم امكانية استمرار تلك المشاريع، والامر يستلزم تطوير هذه القدرات لمواجهة تلك المشكلات.
- 5- لحد الان لا تتوفر دراسات اكايدمية كافية تهتم بدراسة جوانب عديدة لهذا النوع من المشاريع بحيث يساعد أصحاب ومديري هذه المشاريع على تطوير وارتقاء بهذه المشاريع الى المستوى المطلوب من جانب العلمي وترشيد الافراد في اعتماد على المعايير والمقاييس الدولية لتأسيسها ونظم ادارتها.
- 6- نظراً لبساطة هذه المشاريع من حيث حاجتها للايدي العاملة ونظم الادارية تعتبر اداة فعالة لخلق فرص عمل جديدة للعمالة العاطلة وهذا تكفل امتصاص نسبة كبيرة من البطالة بمختلف مهاراتها، ويعزى ذلك الى عدم الحاجة الى المهارات والكفاءات العالية للعمالة.
- 7- رغم وجود موارد ضخمة في اقليم كردستان الا أنها لم تستغل بشكل أمثل يعود هذا الى الاهتمام والاعتماد على القطاع النفطي اكثر من غيرها.
- 8- من خلال قراءة المؤشرات حول واقع المشاريع الصغيرة في اقليم كردستان نرى بانه كان هناك مؤشراً إيجابياً على تزايد اعداد هذه المشاريع اذ بلغت في سنة 2011 نحو (11484) ولكن المؤشر لم تستمر لمدة طويلة إذ نلاحظ تراجعاً في اعداد هذه المشاريع في سنة 2013 الى (10387) ويعود هذا الانخفاض الى الازعاج الاقتصادية والسياسية المتردية والصراعات الداخلية في الاقليم.
- 9- بالنسبة للأهمية النسبية لتلك المشاريع حسب التوزيع الجغرافي نلاحظ بان النسبة الكبيرة من هذه المشاريع تقع في محافظة السليمانية ويعود السبب الى الكثير من العوامل منها الكثافة السكانية ووجود المناخ الملائم لإنشاء تلك المشاريع.

#### ثانياً:- المقترحات:-

توصلت الدراسة الى جملة من المقترحات كمحاولة علمية للحد من المشاكل الاقتصادية في الاقليم منها :-

1. ضرورة العمل على تفعيل دور المؤسسات المالية والبنكية لكي تساهم في تمويل و تطوير هذه المشاريع، لان المشكلة الرئيسة التي تواجه هذا النوع من المشاريع وخاصة في مرحلة تأسيسها و انطلاقها، و اذا لزم الامر أنشاء بنك خاص بالمشاريع الصغيرة لتعبئة التمويل المخصص .
2. من الضروري على واضعي السياسات الاقتصادية ان يهتموا بموضوع المشاريع الصغيرة عن طريق وضع الخطط والبرامج ضمن السياسات الحكومية، ودعم المؤسسات الاكاديمية لإجراء الدراسات والابحاث والتجارب التي تتقدم بها الدول.

3. تشجيع وتوعية المجتمع على فكرة الادخار والاستثمار في هذا القطاع وتسهيل طرق امام القيام بتأسيس هذه المشاريع و تحول بالمجتمع من الاستهلاكي الى الانتاجي.
4. ضرورة الاهتمام بتدريب العاملين وذلك من خلال فتح مراكز التدريبية والتأهيلية لأصحاب تلك المشاريع والعاملين فيها والحث على الاستفادة من النظم الإدارية الحديثة .
5. على الحكومة ان تخصص الاموال في البنود ضمن الموازنة العامة لتمويل تلك المشاريع .
6. العمل على إنشاء مركز معلوماتي متطور بحيث يحتوى على جميع المؤشرات والمعلومات حول المشاريع الصغيرة .
7. الاستفادة من تراجع أسعار النفط ودراسة البدائل المختلفة لتعزيز حجم الإيرادات والتركيز على تنويع من خلال توسيع وتشجيع المشاريع الصغيرة وتعبئة الادخارات على مستوى الفرد...الخ. وتقويم الاقتصاد ليكون اقتصادا متنوعا قادرا على التكيف مع التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وليس اقتصادا ريعيا يعتمد على مورد واحد

### المصادر والمراجع المصادر باللغة العربية

1. ساجت، مهدي صادق ، تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد 2، المجلد 8، 2013 .
2. خضر، حسان، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر 2002، السنة الأولى، الكويت.
3. الأسرج، حسين عبدالمطلب، صيغ التمويل الاسلامي كالية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، 2007 .
4. هيكل، محمد، مهارات وإدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الاولى، القاهرة، 2003.
5. زين العابدين، اسامة، منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل الى تنمية اقتصادية شاملة في سورية، المجلة الالكترونية الاقتصادية ، السنة الثالثة ، 2004. <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>
6. الهيتي، نوزاد عبدالرحمان ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية ، مجلة علوم انسانية، لسنة الرابعة ، العدد 30، 2006.
7. الناصح، أحمد كامل حسين ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد التاسع والستون ، 2008.
8. الأسرج، حسين عبدالمطلب، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد 229، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006.
9. عبد الحميد، مناهل مصطفى، و عبود ، سهيلة نجم ، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 70، 2014.
10. يونس، معيوف يونس، و جاسم، يرى حازم، و ابراهيم، انوار سعيد، دور المنشآت الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصاد والادارة ، المجلد 6، العدد 11، السنة 2014.
11. مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 الكويت، يونيو 2006.
12. حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء، قسم الاحصاء الصناعية، مسح المشاريع الصغيرة لسنة 2013، اربيل، سنة 2015 . [www.krso.gov.krd](http://www.krso.gov.krd)
13. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لأقليم كردستان لسنة 2013، آذار سنة 2015. <http://www.cosit.gov.iq/ar>



- <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>

email: [journal@epu.edu.krd](mailto:journal@epu.edu.krd)

realities that are unstable and lack a clear vision towards those projects and weak management and experience in addition to the lack of management information systems and lack of the Government's interest in these projects. The study has concluded the need to pay attention to these projects through the development of plans and program for developing and financing these projects on grounds other than the past.